

الفصل الرابع عشر:
التخلف والتنمية الاقتصادية

الفصل الرابع عشر
التخلف والتنمية الاقتصادية

مدخل:

من المهام الرئيسة للقائمين علىٰ اقتصاد أي دولة: تنميته والسعي إلىٰ تعزيزه، والارتقاء به؛ حيث تستهدف التنمية زيادة معدلات الإنتاج السنوي في الاقتصاد الوطني، الذي يؤدي إلىٰ زيادة الدخل بالنسب التي تستهدفها خطة التنمية؛ الأمر الذي يؤدي بدوره إلىٰ زيادة معدلات الاستهلاك، لدرجة يصبح معها معدل دخل الفرد السنوي أحد المعايير الأساسية المعتمدة في قياس رفاهية الشعوب وازدهارها الاقتصادي في الوقت الحاضر.

مفهوم التنمية الاقتصادية:

التنمية مفهوم اقتصادي معاصر يمثل مجموعة السياسات التي يتخذها مجتمع معين لزيادة معدلات النمو الاقتصادي، مع ضمان تواصل هذا النمو وتوازنه لتلبية حاجات أفراد المجتمع، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية.

أهمية التنمية الاقتصادية وأهدافها:

تنبع أهمية التنمية من خلال تحسين وضع ميزان المدفوعات، وتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتمحور حول رفع المستوي المعيشي للأفراد وتحسين وتغيير الهيكل الإنتاجي، ومن أهداف التنمية ما يلي:

١. زيادة الدخل الوطني.

٢. توفير فرص عمل للمواطنين.

٣. رفع مستويات معيشة الأفراد.

٤. تقليل التفاوت في الدخل بين أفراد المجتمع الواحد.

٥. تنويع الهيكل الإنتاجي.

٦. الحد من الفقر.

٧. نشر التعليم وتوفير الرعاية الصحية الجيدة.

نظريات التنمية الاقتصادية:

هناك الكثير من النظريات التي تعنىٰ بالتنمية الاقتصادية وكيفية تحقيقها، وفي التراث العربي يتردد اسم ابن خلدون كثيرًا في هذا المجال، وقد كتب في مقدمته عن التنمية والعمران وأنها خلاصة النتاج الإنساني في المجتمع، فهو مجموعة من المعطيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويشير ابن خلدون إلىٰ أن عملية التنمية هي حركة توال مستمرة، وأن عوائق التنمية هي ما يصيب المجتمعات والسياسات من الفساد، أما التنمية في العصر الحديث فقد تطورت نظرياتها تاريخيًّا عبر مراحل: فهناك نظرية آدم سميث الذي نادىٰ بمبدأ التخصص وتقسيم العمل، وكذلك نظرية جون ستيورات مل الذي يركز علىٰ الأرض والعمل ورأس المال، ونظرية شومبتير التي تتحدث عن المنظم (رائد العمل)، ونظرية كينز التي تنص علىٰ العلاقة الطردية بين حجم التشغيل والدخل الكلي، ونظرية لبنشتين التي تؤكد علىٰ الحوافز وعناصر النمو، ونظرية الدفعة القوية التي تتمثل ببرنامج كبير

من الاستثمارات؛ يدفع الاقتصاد نحو النمو، ونظرية النمو المتوازن التي تتطلب توازن الاستثمارات بين مختلف القطاعات، ونظرية النمو غير المتوازن حيث تخصص الاستثمارات في قطاعات معينة، وهناك الكثير من النظريات غير ما ذكرنا.

والجدير بالذكر أن كلا من هذه النظريات يحمل جزءًا من الحقيقة ولا يمكن الاعتماد علىٰ بعضها دون البعض الآخر، وينبغي لأي جهد تنموي أن يراعي الظروف المحلية والإمكانات المتوافرة، ويتبنىٰ من النظريات ما يتناسب معها.



وقد سادت في الآونة الأخيرة آراء تنموية تركز في اهتمامها علىٰ الاستدامة والمحافظة علىٰ البيئة والموارد الطبيعية، وتعتمد أهدافًا إنسانية تتعلق بجودة الحياة لا مستوىٰ المعيشة بالمقياس النقدي فقط.

طرق قياس التنمية:

من أكثر المؤشرات استخدامًا لقياس مستوىٰ التنمية الاقتصادية التي تحققت في دولة ما بالمقارنة بدولة أخرىٰ:

- مؤشر التنمية البشرية، يصدر من البنك الدولي سنويًّا.
- متوسط دخل الفرد، تصدره الدولة المعنية.
- معدل النمو الاقتصادي.

أسباب التخلف ومعوقات التنمية:

١- **الأسباب الطبيعية والجغرافية**: هناك من يفسر التخلف علىٰ إثر العامل الطبيعي والجغرافي، ويرجعونها إلىٰ المناخ والتضاريس من حيث برودة الجو ولطافته التي تؤدي إلىٰ التقدم، أو المناخ الحار الذي يؤدي إلىٰ الكسل والملل وغيرهما، وبالتالي يؤدي إلىٰ التخلف، أيضًا الثروات الطبيعية ومدىٰ توافرها تؤدي إلىٰ التقدم، لكن هذه الآراء تعتبر عوامل ثانوية لا رئيسية، وخاصة لو رجعنا إلىٰ التاريخ، فلقد ازدهرت حضارات في مناطق حارة تعاني من قسوة الطبيعة، أيضًا بالنسبة للثروات الطبيعية لا تعتبر عاملا رئيسيًّا بل نجدها تعين علىٰ التطور، بحيث إن العالم اليوم يشهد أن هناك بلدانًا غنية بالثروات المعدنية (كالحديد، الفوسفات، الذهب...) لكنها متخلفة، وهناك بلدان تفتقر إلىٰ مثل هذه الثروات لكنها متطورة.

٢- **الأسباب السياسية**: ساهم الاستعمار في تعطيل المسار التنموي في كثير من البلدان المستعمرة، ورغم تحررها من الاستعمار السياسي، إلا أنها لا زالت تحتفظ بالأوضاع السابقة من تبعية الدول المتقدمة.

٣- **الأسباب الاقتصادية**: الأسباب الاقتصادية لظاهرة التخلف تعود بالدرجة الأولىٰ إلىٰ توطيد النظام الرأسمالي، مما نتج عنه إدماج العالم كله في سوق عالمية واحدة، وتشويه عملية النمو الاقتصادي في كافة البلدان المتخلفة، والتراكم الرأسمالي وتبديد الفائض الاقتصادي المجتمعات الدول المتخلفة، وسيادة الإنتاج السلعي.

ومن معوقات التنمية الاقتصادية: الانخفاض في مستويات الدخول، مما ينتج عنه انخفاض المستوىٰ الصحي والغذائي والتعليمي والإداري، وكذلك المفهوم القاصر للرقابة المالية؛ فهي تركز علىٰ الصرف والجانب الإجرائي دون دراسة المشروع قبل تنفيذه، أو التحقق من الوصول للهدف، وكذلك عدم ترتيب الأولويات عند تخصيص الموارد المالية للأعمال التنموية، وكذلك التركيز علىٰ إنتاج سلعي واحد في معظم دول العالم الثالث.

٤- **الأسباب الاجتماعية**: من الأسباب المؤدية للتخلف الاقتصادي انتشار عدة مظاهر وصفات اجتماعية تتصف بها شعوب البلدان المتخلفة، ومن هذه الصفات: تفشي بعض العادات التي تعرقل عملية التنمية، من بينها ظاهرة الاكتناز أو التهافت علىٰ شراء الأراضي الزراعية والعقارات، مما يؤدي إلىٰ نقص رؤوس الأموال التي يمكن تخصيصها للتنمية الاقتصادية. ومن معوقات التنمية: محدودية التعليم، وندرة المهارات الفنية والإدارية، بالنسبة للمجال الاقتصادي، وعدم كفاءة الجهاز الحكومي للقيام بالنشاط الإنتاجي، إضافة إلىٰ عدم عدالة توزيع الدخل الوطني بين عناصره المكونة له، كذلك سوء توزيع السكن الجغرافي والتفاوت في الازدهار بين مناطق المجتمع.

٥- **الأسباب الإدارية**: سوء إدارة المنشآت مما يحول دون تحقيق الاستفادة القصوىٰ من الموارد المتاحة، وغياب القيادات الواعية التي تتحمل كل المسؤولية لتحقيق التنمية، وتعيين الأفراد غير الأكفاء؛ وذلك لاعتبارات شخصية غير موضوعية، والتبعية والاعتماد علىٰ الخبرات الأجنبية، والنمو العشوائي للأجهزة الإدارية مع تفشي الأمراض البيروقراطية، وضعف أنظمة الخدمة المدنية، وغياب الحوافز المادية والمعنوية.

التنمية في المنظور الإسلامي:

أَوْلَىٰ الإسلام التنمية بمفهومها الاقتصادي أهمية خاصة، وإن كان المفهوم الإسلامي للنمو الاقتصادي قد جاء بمصطلحات أخرىٰ؛ مثل: الاستخلاف والإعمار، والغراس، والإحياء، والتزكية، معتبراً الإنسان في تلك المهمة محور عملية التعمير التنموية، عندما جعله قيمة حقيقية باستخلافه في الأرض، بما منحه الله تعالىٰ من قدرات ذهنية وجسدية متميزة. وقد ورد في الشريعة ما يشير إلىٰ الترغيب والثناء علىٰ أكل الإنسان من كسب يده، كذلك تجاوزت استهداف الإنسان لتشمل الحيوان وغيره من عناصر البيئة المحيطة بالإنسان، فالمرء يؤجر حتىٰ علىٰ أكل الطائر من مزرعته.

وتتميز العملية التنموية في الإسلام باعتماد مقاصد التغيير الإيجابي وإدخال البعد الأخلاقي في صميم عملية الإعمار بالتنمية، وتتوسع في الترغيب في الإنتاج وإن لم يكن عائد هذا الإنتاج مباشرًا لمن أنتجه، كما في الأوقاف، وحديث: «إن قامت

الساعة وفي يد أحدكم فسيلة، فإن استطاع أن لا يقوم حتىٰ يغرسها فليغرسها»[1]، وهو ما تفتقر إليه اقتصاديات التنمية المعاصرة؛ حيث اعتادت أن تعتمد مقاييس مادية صرفة، فخلت بذلك من النفحات الروحية تمامًا.

ويرتكز النشاط الاقتصادي في النظام الإسلامي علىٰ مبادئ إنسانية، وأسس أخلاقية، وضوابط شرعية، تغرس في نفوس أتباعه الحرص علىٰ مزاولته، وإتقانه في الإطار الذي يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويكفل تصحيح المخالفات لجميع أنواع التصرفات الضرورية والجماعية، جامعًا لكل من الجانبين المادي والروحي في وقت واحد، باعتبار أن الاهتمام بجانب دون الآخر يؤدي إلىٰ خلل واضطراب في حياة الفرد والمجتمع. وعملية التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتم إلا إذا توافر لها الإنسان الصالح القوي الذي ينهض بها، والمجتمع الخيِّر الذي يحتضنها، والمال الذي تُبْنَىٰ به المصانع وتُشَيَّدُ به الصروح، وأداة الإنتاج المتطورة التي تنتج الجيد والغزير بتكاليف منخفضة، والتخطيط السليم، والأسواق التي تصرف فيها المنتجات.

ومن أساسيات التنمية في المنظور الإسلامي: العدل؛ فهو مفتاح الهداية الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي، فالعدل من فرائض الإسلام السياسية، والتشريعات الإسلامية المحدودة كلها وسائل لإقامة العدل الاقتصادي، وهي: فرض الزكاة، وتحريم الربا، وتوزيع الإرث بين مستحقيه.

---

(١) رواه البخاري في الأدب المفرد، وصححه الألباني في (صحيح الأدب المفرد) ح ٣٧١، وانظر (سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني ١/ ح٩.

وقد حث الإسلام أصحاب الملكيات الخاصة على أن يؤدي كل واحد منهم وظيفته الاجتماعية برًّا وإحسانًا وتكافلًا، وألا يكنزها صاحبها، وألا يسرف في الاستمتاع بها، وألا يستخدمها في باطل. فتعاليم الإسلام الاقتصادية توجب تنمية الثروة، وتوجب الربط بين الملكية والعمل، وتوجب عدالة توزيع الثروة، وتوجب التكافل الاجتماعي للقضاء على الحرمان ولتوفير الضروريات لكل الناس.

لذلك تقاس التنمية في الاقتصاد الإسلامي بمقاييس أشمل من مجرد زيادة الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه، بحيث يربط ذلك بعدالة التوزيع، واستدامة الموارد، ورفع مستوى المعيشة والرضا الذاتي والمجتمعي.

ومن الجدير بالذكر أن من أولويات الظروف الطارئة في التنمية مراعاة أحوال التجارة الدولية؛ وذلك بإيجاد احتياط من السلع الاستراتيجية لمواجهة الطلب المحلي أثناء الأزمات، والسائد دوليا: هو كفاية ذلك الاحتياطي للاستهلاك المحلي لمدة ستة أشهر، ولا يعني ذلك أن تقوم الدولة بتصنيع وإنتاج تلك السلع الاستراتيجية، بل قد يكون الأفضل توفير هذا المخزون من خلال الشراء من الأسواق الدولية. ونلفت الانتباه هنا إلى أهمية التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية لمواجهة الأزمات الاقتصادية والظروف الطارئة، وقصة عام الرمادة من أوضح الأدلة على ذلك.

معوقات التنمية الاقتصادية الحقيقية من المنظور الإسلامي:

مع أن مصطلح التنمية الاقتصادية قد يبدو اقتصاديًّا بحتًا، ولكن المتأمل فيه يجد أنه يشمل مجموعة من العلوم الأخرىٰ مثل الاجتماع والسياسة والتربية والتعليم، والناظر للجانب الفكري في النظرية الغربية للتنمية يجدها في كل مدارسها المعروفة تركز علىٰ الجانب المادي؛ ولأجل هذا السبب، وغيره من الأسباب، فشلت فشلًا لم يكن متوقعًا في جوانب التنمية الشاملة.

وحيث إن الاقتصاد الإسلامي يجمع في أصوله وتطبيقاته بين الروح والمادة، والتربية والتزكية وتحفيز المسلم علىٰ السعي والحركة في الجوانب المالية، وعلىٰ التوازن المهم بين القطاع الخاص، بكل دوافعه، والقطاع العام، وعلىٰ التناغم لهذين القطاعين مع القطاع الثالث الذي يشمل العمل التطوعي وغير الربحي، فقد آتي الاقتصاد الإسلامي أكله في أكثر من بلد وعلىٰ مر التاريخ، خاصة في تطوير المجتمعات مع تقليل الفاقد من عملية التحول التي تعتري التنمية.

ومع ذلك، فإن سنن الله تعالىٰ لا تحابي أحدًا؛ فقد عانت التطبيقات الاقتصادية في التنمية، مع شمولها وتميزها علىٰ منافساتها في الجانب النظري والعملي، عانت من بعض القصور، وللأهمية: فهذه الجوانب السلبية لم تكن في الجانب النظري؛ حيث إن الأصول قائمة علىٰ هدي الشارع الحكيم -سبحانه- ولكن بسبب أمور خارجة عن السيطرة، وهي من أعمدة المنهيات الشرعية، ومن أوضح الأمثلة تفشي الجهل في قطاعات كبيرة من سكان الدول الإسلامية، والحق أن الجهل مرض خطير، والقرآن إنما بدأ بكلمة «اقرأ»، ولكن المسلمين مقصرون في فهم تلك النقطة في كثير من البلدان، وهناك سبب آخر وهو سوء التخطيط، أو التخطيط بناء

علىٰ نماذج غربية غير صالحة للبيئة الإسلامية، وكلا الأمرين محسوم من الناحية النظرية الشرعية، ولكن التطبيقات في بعض البلدان لم تستوعب النقص الخطير الحاصل في نظريات التنمية الغربية، وتركيزها الصرف علىٰ الجوانب المادية.

وبعض معوقات التنمية ترجع إلىٰ أمراض النفوس التي حذر منها القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة؛ من مثل: الأثرة، والاحتكار، والجشع، والسبب أن كثيرًا من الدول الإسلامية تبنت النموذج الرأسمالي الحر، وقللت الدور الكبير للقطاع العام، مما جعل الباب مفتوحًا علىٰ مصراعيه للقطاع الخاص، مؤديًا في كثير من البلدان إلىٰ تلك الأمراض.

وهناك بعض المعوقات التي تجب الإشارة إليها علىٰ أنها معوقات ثبت تأثيرها مع الوقت والتطبيق والتجارب الغربية، فمثلا: من معوقات التنمية: التوسع في الديون والرفاه والاستهلاك، ولكن لم ير الناس أثر ذلك في الأزمات المالية إلا في الأزمة المالية المعاصرة (٢٠٠٨ - ٢٠١٢). ولم يكن يدور في خلد كثير من المتخصصين أن تلك الديون يمكن أن تؤدي إلىٰ تلك الآثار المدمرة علىٰ الاقتصاد ككل، وهذا يثبت أن جوانب الحياة تتأثر كثيرًا ببعضها البعض، فالجانب الاقتصادي له تأثير خطير علىٰ الجانب الاجتماعي، والسياسي له تأثير كذلك، وهلم جرًّا، ومع أن الحكمة ضالة المؤمن، إلا أن المؤمن الحصيف يجب أن يتفكر في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ لِيُمَحِّصَ تجارب الدول الأخرىٰ، ويستفيد من عبر التاريخ.